الأصل بالإنجليزية

إعلان أنقرة الوزاري

نحن وزراء و رؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المشاركين في الاجتماع الثاني لوزراء التجارة لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمنعقد في أنقرة بمناسبة حفل توقيع قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي و اختتام أعمال الجولة الثانية للمفاوضات التجارية يوم ١٢ سبتمبر ٢٠٠٧ ،اعتمدنا الإعلان الوزاري التالي:

نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بوصفه مشروع منظمة المؤتمر الإسلامي لتحرير التجارة:

إن مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي على وشك تحقيق الرؤية التي طال انتظارها علي مدار هذا العقد ، حيث سيتم تفعيل نظام الأفضليات التجارية ، الذي يمثل المشروع الأساسي لتحرير التجارة فيما بين بلدانا الشقيقة، بحلول الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩.

وتعد التجارة النشاط الاقتصادي الأساسي المؤدي إلي النمو الاقتصادي ، والرخاء، وإيجاد فرص العمل، وتخفيف الفقر. ومن الناحية التاريخية، ظل العالم الإسلامي الذي يغطي مساحة جغرافية شاسعة ويجمع كيانات اقتصادية بالغة التنوع ، يتمتع بديناميكية ونشاط في مجال التجارة الدولية. ولا يزال العالم الإسلامي يبشر بمزيد من الفرص وذلك في ظل الديناميكيات العالمية المكثفة التي تؤدي إلى التعاون التجاري. وحتي نستفيد من تلك الديناميكيات العالمية، علينا أن نزيل الحواجز التي تعوق حركة البضائع فيما بين بلداننا الشقيقة. وفي واقع الأمر، فإن نظام الأفضليات التجارية المرتقب الذي نعتزم تفعيله في مستهل عام ٢٠٠٩ سوف يعمل على خفض معدلات التعريفات الجمركية في مجال التجارة فيما بين بلداننا ويمهد الطريق أمام تحرير التجارة بشكل أكبر في المستقبل القريب.

ونحن نذكر القرارات التي صدرت عن الكومسيك والتي توصي بإنشاء نظام للأفضليات التجارية فيما بين أعضائها، بما في ذلك إعلان النوايا حول إنشاء نظام الأفضليات التجارية الذي أقرته الدورة الرابعة للكومسيك. كما نرحب و نعرب عن تقديرنا للجهود التي قادتها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري (الكومسيك) بغية إنشاء نظام الأفضليات التجارية

وعقد الجولتين الأولي (أنطاليا) و الثانية (أنقرة) من المفاوضات التجارية على وجه الخصوص.

كما أننا نذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته الدورة الثالثة غير العادية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والذي يدعو إلى توسيع التجارة البينية للدول الأعضاء للمنظمة لتصل إلى نسبة الـــــ٢٠ في المائة بحلول ٢٠١٥.

ونؤكد القرارات الصادرة عن المؤتمرالإسلامي لوزراء الخارجية (ICFM) في الدورة الثالثة والثلاثين التي عقدت في ٢٠٠٦ (باكو)، والدورة الرابعة والثلاثين التي عقدت في ٢٠٠٧ (اسلام أباد) ، و أكدت على نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بوصفه الأساس لوصول التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة إلى نسبة الـــــ٢٠ في المائرة والتي يستهدفها برنامج العمل العشري.

ونرحب بقرار الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية (ICFM) الذي اعتمد الأول من يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩ موعداً مستهدفاً لانشاء نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

نحن نؤكد ونتابع التوصيات التي خرجت بها الدورتان الثالثة والثلاثون والرابعة والثلاثون للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية والتي تدعوإلى أن يعقد وزراء تجارة الدول الأعضاء بلجنة المفاوضات التجارية اجتماعات لبيان إرادتهم السياسية في جعل نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي واقعا ملموسا، وتقويم التقدم الذي تم احرازه نحو تفعيل نظام الأفضليات التجارية تفعيلا كاملا، والتوقيع على ما تخلص إليه الجولة الثانية.

<u>برنامج العمل فيما قبل الأول من يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩</u>

ونؤكد بقوة على التزامنا بتفعيل نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بحلول الأول من يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩. وسوف نعمل على حشد مواردنا من أجل جعل هذا الهدف واقعا ملموسا.

ونرحب بالنجاح الذي حققته الجولة الثانية للمفاوضات التجارية من أجل انشاء نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وما توصلت إليه من قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. و نهيب بجميع الدول الأعضاء أن توقع وتصادق عليها في أقرب وقت ممكن.

ونعرب عن التزامنا بالانتهاء من اجراءات المصادقة على بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) وقواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قبل نهاية مارس/ آذار ٢٠٠٨. و بوصفنا وزراء الدول الأعضاء بلجنة المفاوضات التجارية، نؤكد بقوة على الأهمية القصوى لهاتين الاتفاقيتين من أجل تحقيق الهدف المحدد له الأول من يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩.

ونوافق على ضرورة عقد اجتماع واحد على الأقل لوزراء التجارة بالدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية، واجتماع واحد على الأقل للجنة المفاوضات التجارية خلال ٢٠٠٨. ولسوف تعيننا هذه الاجتماعات على مراجعة الاستعدادات النهائية للموعد المستهدف في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩.

إننا نطلب من معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي أن يواصل بنشاط استكمال اجراءات التصديق، من جانب الدول الأعضاء، قبل نهاية مارس/ آذار ٢٠٠٨، على بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) وقواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة حتى يكون هناك وقت كاف للاستعدادات النهائية قبل حلول الأول من يناير ٢٠٠٩.

إننا متفقون على ضرورة الاتصال والتعاون العاجل والفعال بين إدارات الجمارك بالدول الأعضاء بلجنة المفاوضات التجارية حتى يتسنى عمل الاستعدادات الفنية لحركة البضائع بصحبة شهادة منشأ بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بالمنظمة بحلول الأول من يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩. ولهذا فإننا نطلب من لجنة المفاوضات التجارية إعداد برنامج عملها وفقا لذلك.

إننا نوافق على تقديم قوائم التنزيلات الخاصة بنا في ظل البروتوكول إلى أمانة اللجنة قبل نهاية إبريل/ نيسان ٢٠٠٨ لتوزيعها على الدول الأعضاء.

<u>الترويج لنظام الافضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة</u>

إننا نسجل شكرنا لحكومة تركيا على استضافتها للجولة الثانية للمفاوضات التجارية وكذلك على التزامها بالتعاون الاقتصادي والتجاري بين مجتمع دول منظمة المؤتمر الاسلامي. كما أننا نشكر البنك الاسلامي للتنمية على مساهمته المالية في تنظيم هذه الجولة.

إننا نطلب من الدول الأعضاء ومن الهيئات ذات الصلة بمنظمة المؤتمر الاسلامي الإعلان عن الموعد المستهدف لانشاء نظام الأفضليات التجارية باعتباره خطوة تاريخية مهمة نحو التعاون الاقتصادي والتجاري.

كما أننا نناشد كل الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي الانضمام إلى نظام الأفضليات التجارية بالتوقيع على الاتفاقيات الثلاثة: اتفاقية الاطار، وبروتوكول التعريفات التفضيلية (بريتاس)، وقواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية والتي تشكل إطاره القانوني.